الأنوار

نص التقرير السياسي الذي قدمه الرفيق الأمين العام

أمام الدورة الرابعة للجنة المركزية

منظمة العمل الديمقراطي الشعبي

إجتماع اللجنة المركزية

يوم: 13-10-96

أيتها الرفيقات ، أيها الرفاق ،

كنا قد تواعدنا في الدورة السابقة للجنة المركزية على أن نجتمع من جديد أثناء افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة لتحديد مواقف المنظمة من القوانين التنظيمية والانتخابية والجهوية التي تشكل في هذه المرحلة جزءا مهما من قضية الإصلاح الدستوري والسياسي في المغرب .

ومن الطبيعي قبل أن نتناول هذا الملف أن نتوقف لتقييم المحطة السابقة المتعلقة بالدستور، ومانتج عنها من أحداث ودروس وخلاصات .

الموقف من الدستور:

لقد اتخذنا الموقف الذي اتخذناه من الدستور بناء على تحليل عميق لوضع المغرب وثقل الازمة والسبيل الوحيد المتاح أمامنا لتقدم المغرب واستقراره .

ولقد جرت الأحداث كما تعرفون بتفصيل وكانت مؤسفة .

واليوم يكون من واجبنا بعد أن نزيح كل مامن شأنه أن يعتم الصورة أو يدخلنا في متاهات لاجدوى منها ، أن نقبض على ماهو جوهري ، كي يظل حاضرا في الأذهان واضحا في النضال .

إن قضية الاصلاح كانت ولازالت تعني بالنسبة إلينا شيئا واحدا بسيطا ومهما جدًا يتعلق بقضية جوهرية محددة في تقدم المغرب خطوة واحدة نحو فصل السلط .

هذه هي القضية الأم التي يتفرع عنها العشرات من القضايا التي تهم إصلاح دواليب الدولة والمجتمع .

إن النقد الذي وجهناه لتجربة أربعين سنة خلت يتعلق بتغييب دور المجتمع في تسيير الشأن العام وفي المشاركة في القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد .

وعلى ذلك وضعت الحركة الديمقراطية على رأس جدول أعمالها وفي مقدمته تحقيق مشاركة أولية في الحياة العامة للشعب ، بواسطة النضال من أجل انبثاق برلمان يمثل بصدق إرادة الأمة وحكومة معبرة فعلا عن أغلبية البرلمان تكون مسؤولة فعليا أمام الملك وأمام البرلمان وتتمتع بصلاحيات تطبيقية لتنفيذ برنامجها وتوضع الادارة رهن إشارتها .

إن تحقيق هذا الهدف كان بالنسبة إلينا هو المعيار الذي نزن به كل موقف من مواقف الاصلاح .

وبالطبع إننا نعرف المرحلة الراهنة لتطور المغرب . ولم نكن أبدا من دعاة حرق المراحل ولم نكن نحلم في الفراغ ، بل كنا نبني تقديراتنا بانسجام مع واقعية صارمة تستهدف الحرص على تقدم المغرب والدفع بعجلة التقدم إلى الأمام .

ومن هنا كان موقف الحركة الديمقراطية واضحا وواقعيا حينما طالبت بإلغاء الثلث غير المباشر واعتماد انبثاق البرلمان بواسطة الانتخابات المباشرة العامة ، وبنفس المنطق وعلى أساس نفس المعيار وحينما طرح الحل الوسط المتمثل في الغرفة الثانية كان موقف الكتلة الديمقرطية واضحا وواقعيا أيضا بلورته في قبول الغرفة الثانية على أساس أن تكون الولاية العامة والمرجعية الاخيرة للغرفة الاولى الممثلة لارادة الامة .

لكن ، كما اتضح الآن ، لقد جاءت التعديلات خلاف ماكنا ننشد واتضح جليا ان قضية فصل السلط لم تتقدم الخطوة المطلوبة والضرورية ، بل على العكس وقع إضعاف المؤسسة البرلمانية بما تم من تقييدات ومن صلاحيات فريدة للغرفة الثانية .

وبموازاة اضعاف المؤسسة التشريعية جرى أيضا إضعاف مماثل لسلطات الحكومة في مقابل دسترة مؤسسة العامل والصلاحيات الواسعة التي أصبح يتمتع بها كممثل للدولة ومنفذ لقرارات الحكومة ومدبر لقضايا الجهات والعمالات والأقاليم .

وفي اعتقادنا الصميم ان الأمور كما وضعت ، كانت تقتضي من حيث الشكل والجوهر أن نقول الكلمة الواضحة التي قلناها ، لارغبة في المزايدة أو التطرف ، ولارغبة في اصطناع تميز لم نكن نسعى إليه ، لأن مسعانا أن نظل وسنظل في خندق واحد مع حلفائنا في الكتلة ، ومسعانا كان ولايزال ان نبني بالتوافق وان نشيد بالتراضي صرح المغرب الجديد وأن نعبر كأمة مخاطر الانتقال في سلام واستقرار وهدوء ، وكانت رغبتنا كما صرحنا بذلك مرارا بصدق وليس بنفاق أن نقول نعم لدستور ينبثق عن حوار وعن تشاور ويحظى بإجماع الامة .

لكن للأسف الشديد لم يكن بإمكاننا أن نكون سوى صادقين مع أنفسنا ومع شعبنا وأن نقول الكلمة الضرورية في الوقت المناسب.

وكما تعلمون فلقد جرى التعامل مع موقف المنظمة بشكل مخالف للديمقراطية وللتحضر واستعملت ضدنا أساليب من الضغط، وسلط علينا سيف الانشقاق لحملنا على التراجع وجرى منع المنظمة من حقها في استعمال وسائل الإعلام العمومية.

وتمنعنا مصلحة المغرب وسمعته الوطنية والدولية في الجهر بتفاصيل ماجرى، لأن المهم بالنسبة إلينا هو المستقبل ولأن المهم بالنسبة إلينا إصلاح الخطأ.

إننا مارسنا حقا دستوريا، وقلنا رأينا في إطار المشروعية وفي احترام لقوانين البلاد ومقدساتها.

وكان من اللازم أن يجري التعامل مع الرأي المخالف برحابة صدر وأن يترك للشعب الذي يعبر عن إرادته بواسطة الاستفتاء أن يقوم بدوره باعتباره الحكم الأخير.

لكن التصرفات الواقعية قد أظهرت أن العقليات لم تتغير فبعد منع المنظمة من حقها في التعبير عبر الوسائل العمومية وبعد توقيف جريدة أنوال، في هذا السياق وقع الاعتداء على مقر المنظمة بتطوان كما منع تجمع جماهيري لقوى اليسار بالدار البيضاء كما وقع اعتقال مناضلين من حزب الطليعة.

سيف الانشقاق :

أيتها الرفيقات، أيها الرفاق،

وبسبب الموقف الذي اتخذناه تعرضت المنظمة لعملية انشقاقية دنيئة كنا نعرف بتدقيق أنها كانت موجهة من طرف خلية للأزمة وضعت لزعزعة المنظمة.

وبهذا الصدد لابد لنا وبعد أن انتهت الأمور إلى انشقاق فعلي ورسمي أن نقوم بتقييم لما جرى وبإعطاء إجابات دقيقة للرأي العام الوطني والعربي والدولي الذي تابع باهتمام أحداث المنظمة.

وبعد التمعن فإن ماجرى لم يكن سببه الخلافات السياسية داخل المنظمة

إننا نعرف أن المغرب يجتاز مرحلة انتقالية دقيقة، ونعرف أن الاحزاب الديمقراطية كأحزاب حقيقية تعيش خلافات وصراعات عديدة بحكم كونها أجساما حية تتعاطى مع واقع مليئ بالتناقضات والاحباطات والإغراءات وفي وضعية جماهيرية ليست دائما في المستوى المطلوب.

لقد عاشت منظمتنا منذ ولادتها خلافات عديدة، بل يمكننا القول أن تاريخ المنظمة هو تاريخ الخلافات الداخلية. وليست هذه ميزتنا وحدنا، بل هي سمة لجميع الأحزاب المناضلة المنغرسة في كيان المجتمع والتي لها جدور في الشعب.

وحتى حينما تعرضت المنظمة لخلافات في المؤتمر الاخير تعلقت بضرورة إعمال الديمقراطية في الحياة الداخلية، ورفض جزء من رفاقنا آنذاك هذا الإعمال الديمقراطي، فإننا تصرفنا بحكمة وقبلنا أن نبرم تسوية بمقتضاها قرر المؤتمر التنازل عن حقه في الاختيار الديمقراطي لأعضاء اللجنة المركزية وطبقنا مسطرة اللائحة في اللجنة المركزية وفي الكتابة

الوطنية حفاظا على وحدة المنظمة وحفاظا على استمرار كل طاقاتها وفعالياتها في التعايش والعمل الموحد ، واستطعنا رغم كل ذلك أن نحافظ على وحدتنا وأن نعلن تنظيميا حل جميع التيارات والدخول سويا لبناء تجربة جديدة عصرية مبنية على التباري الديمقراطي وعلى مساواة الجميع ، لا على أساس المساواة الشكلية بل على أساس المساواة التي تعتمد الانتاجية والنضالية والكفاءة ، وعلى أساس رفض منطق الأعيان ومنطق القادة الذين لاتطالهم المحاسبة والنقد وأحيانا التجريد من المسؤولية ، واستطاعت المنظمة أن تخرج من الأزمة بوعي جديد وبنفس جديد وصارت الامور منذ أن حلت إشكالية الكتابة الوطنية في منحى إيجابي سليم .

ولايمكن اليوم أن نقول أن سبب الانشقاق قد جاء لكون الخلافات قد وصلت حدا لم يعد معه بد من الانشقاق ، بدليل أن أشخاصا لهم مكانتهم في الطرف الآخر قد كانت قناعتهم قبل اللجنة المركزية الأخيرة وبعضهم بعدها مع موقف عدم المشاركة بل إن الرفيق الوحيد الذي عبر داخل الكتابة الوطنية عن موقف نعم من الدستور ظل حتى بعد ندوة أطيل حسان في تناف مع خيار الانشقاق .

إننا نعلم أنه في الوقت الذي تعرضت فيه المنظمة لضغوط شديدة لحملها على التراجع عن موقفها جرى في نفس الآن دفع عدد من الاشخاص للقيام بعملية تستهدف إظهار أن منظمة العمل لها كذلك موقف " نعم " وفي هذا السياق الذي جاءت فيه نعم المخدومة تطورت الأشياء بالرغم من إرادة أصحابها إلى حالة انشقاق معلن .

ويتبين مما سبق أن العملية الانشقاقية كانت مخدومة بإرادة اخرى ونفذت من طرف أشخاص دفعهم سراب ثمار المتسلسل ووجدوا أنفسهم يهرولون وراء أوهام سيؤكد المستقبل القريب زيفها وبطلانها

وتتوفر المنظمة على معلومات تفيد أن العملية قد دبرت على عجل وفي زمن قياسي لم يتعد 48 ساعة كان فيها للأسف مجموعة من الأشخاص قد وضعو أنفسهم في مركبة انشقاقية يواجهون فيها رفاقا لهم شاركوا معهم لمدة 30 سنة الحلو والمر ، السجون والمنافي ، الانتصارات والنكسات ، الإحباطات والامال . وكانوا يعلمون للأسف أيضا أن صدر المنظمة رحب وان بإمكانهم أن يعبروا عن آرائهم بواسطة إعلام المنظمة وهي التي حافظت حتى في حرب الخليج مثلا عن حق أعضائها في التعبير الحر عبر أدوات المنظمة الاعلامية عن الاراء المستقلة وبما لايخل بالانضباط الجماعي للحزب .

وكان هذا الاسلوب هو الذي من شأنه في آن واحد أن يحافظ على حق الفرد في التعبير عن الرأي المستقل وفي الحفاظ بموازاة ذلك على أساس

العمل الموحد.

إن ماجرى داخل المنظمة هو جزء من خطة عامة تستهدف كل أحزاب الكتلة الديمقراطية ، ولانريد احتراما لحلفائنا أن ندخل في تفاصيل معروفة ويعيشها كل حزب من أحزاب الكتلة ، فخطر الانشقاق يتربص بالجميع ، وخلية الأزمة لها سيناريوهات جاهزة للتنفيذ إذا اقتضى الأمر ذلك .

ويخطئ من يعتقد أن الاضطهاد الذي تعرضت له منظمة العمل هو عمل جزئي محدود بل قد لانجازف إذا قلنا ان مخطط التقسيم لم يكن يستهدف المنظمة بالاساس بل كانت الأمور تهيأ في اتجاهات أخرى وهي لازالت موضوعة لحد الان .

وقد لاحظتم أن الكتابة الوطنية في نفس الوقت الذي تشبثت بموقف اللجنة المركزية وأصرت على الوفاء والالتزام به كانت معتدلة ومتزنة في رد الفعل اتجاه العملية الانشقاقية ولم نتخذ كل مامن شأنه أن يسهل عمل الخصوم ، وكنا حريصين على أن لانعطي للانشقاق أي مبرر يستند إليه ، واكتفينا في كل محطة بإبراز التصرفات الانشقاقية والأفعال الانقسامية تاركين لهم أن يتحملوا أمام انفسهم وأمام الرأي العام مسؤوليتهم التامة والخالصة .

وإذ نعلن عدم أسفنا لمغادرة بعض الذين كشفوا عن وجههم الانتهازي الحقيقي ، فإننا نعتقد أن الاغلبية منهم مغرر بها ، ونؤكد هنا أن باب المنظمة مفتوح لكل المناضلين الشرفاء الذين سيكتشفون الطريق السليم في أقرب الآجال .

إن المنظمة تؤمن بحرية الرأي لكن في إطار الثوابت التي لاتنازل أو تهاون فيها والمتمثلة في صيانة وحدة المنظمة والبعد عن الشبهات أو الجري وراء الطموحات الانتهازية .

ورغم ذلك ، وخلافا لما خطط له خصوم الديمقراطية فإن موقف المنظمة ومصداقيتها والاضطهاد الذي تعرضت له سواء بفعل العملية الانشقاقية أو بتوقيف أنوال ، قد كانت الأساس لهذا الاحتضان الشعبي الكبير الذي نشاهده اليوم .

إن الكتابة الوطنية تود بهذه المناسبة أن تعبر لجميع القوى والأشخاص عن تقديرها لهذه الوقفة التضامنية في المحنة التي نمر منها ونخص هنا بالذكر موقف حلفائنا في الكتلة الديمقراطية وموقف كل قوى اليسار المغربي وخاصة في حزب الطليعة والحركة من أجل الديمقراطية وحركة النهج الديمقراطي ..... والعديد من النقابات والجمعيات والهيئات الحقوقية والآلاف من المحامين والأطباء والمهندسين والصيادلة والاساتذة الجامعيين ورجال التعليم والمقاومين والعمال والفلاحين والتلاميذ والطلبة والمعطلين وأصحاب المهن الحرة وربات البيوت وجمعيات الهجرة والعمال المهاجرين مما تنقل أصداءه يوميا وبالمئات جريدة الأنوار التي نؤكد بهذه المناسبة لمديرها الرفيق احمد الخمسي ولمؤسسيها الاساتذة : حسن امزيان وعبد اللطيف البازي ومحمد بلال اشمل وعبد الغني ابرو والتايقي لحسن تقديرنا الكبير لهم لوقفتهم لجانب انوال ومنظمة العمل ، هذه الوقفة التي لبوا فيها نداء المساندة بدون تردد وعلى الفور . ان هذا التصرف التاريخي سيظل مسجلا في ذاكرة المنظمة كدليل ، لمن يحتاج لدليل ، على نبل هذا الشعب الوفي والملتزم والمعطاء .

قضية انوال :

أيتها الرفيقات أيها الرفاق ،

أود أن أتوقف بإيجاز أمام قضية جريدة أنوال .

يعلم الجميع أن جريدة أنوال هي جريدة منظمة العمل الديمقراطي

الشعبي ، وقد أنشأت المنظمة في إطار تحسين ادائنا الإعلامي شركة تسمى الدار المغربية للصحافة بأسهم متساوية في إسم أعضاء قيادة المنظمة السابقة .

ومن البديهي أن هذه الأسهم قد وضعت على وجه الامانة في إسم أعضاء القيادة ليكونوا مؤتمنين عليها مادامو أعضاء في المنظمة بل وقد حظوا بتمثيلها في الجهاز التنفيذي للمنظمة في قضايا أخرى أخطر وأهم من أسهم في شركة صحافية .

ومن هنا يتبين بوضوح أن لاحق لأي عضو قيادي انسحب باختياره من المنظمة في الادعاء بتملك حق يعرف حق المعرفة أنه مجرد وكيل للمالك الأصلي الذي هو منظمة العمل الديمقراطي الشعبي ، خاصة وأنه لم يشتر هذه الأسهم من ماله الخاص ولم تكن تنتج لفائدته أي ربح معين ، كما انه لايتحمل شخصيا اداء اية خسارة في حالة وقوعها ، وكل مافي الأمر أنه كان مؤتمنا على حق لمنظمة العمل بصفته مسؤولا منتخبا من هيئات المنظمة التي يرجع لها الحق الأول والأخير في التصرف في ممتلكاتها ، وحتى في حالة حل المنظمة فإن أي عضو لايمكن أن يكون وارثا لممتلكاتها ، لأن جميع الجمعيات ذات الخدمة العامة تنص أنه في حالة حلها تؤول ممتلكاتها لجمعية مماثلة .

ومادام المنشقون قد أسسوا حزبا مستقلا ، ومادامو قد انسحبوا باختيارهم من المنظمة ، فإن الاخلاق السياسية تلزمهم بالتنازل عن الأسهم لأصحاب الحق فيها وهم قيادة المنظمة الشرعية .

ومن المؤسف أنهم قد سلكوا طريق التعنت ، والحال أن الجلال واضح وأن الحرام بين ، وإن أصرؤا على هذا المسلك فإننا سنستمر في الاحتكام للرأي العام الوطني والديمقراطي في هذه القضية المبدئية بالنسبة إلينا .

أيتها الرفيقات ، أيها الرفاق ،

لقد وضعتكم الأحداث اليوم أمام تحد جديد وعلينا أن نقدره وأن نزنه بدون استخفاف وبدون مغالاة وأن نشتغل لكي نحول هذا الزخم من التأييد الشعبي لخدمة قضية الديمقراطية ولخدمة تقدم المغرب واستقراره ومن أجل الدفاع عن توابتنا ومقدسات البلاد .

ولهذه الغاية تطلب منكم الكتابة الوطنية أن تضعوا حدا لأي انجراف مع المتاهات ، إن أمامنا مهاما حقيقية ينتظر منا شعبنا أن نتصدى لها للتعبير

عن خياراته ومشاكله الحقيقية .

لذلك ندعوكم إلى الانصراف إلى مانحن بصدده من مهام تنظيمية وسياسية . .

معركة النزاهة :

ايتها الرفيقات ، ايها الرفاق ،

ابتداء من يوم الاثنين القادم سيشرع البرلمان المغربي في مناقشة عدد من القوانين ستشكل اضافة للدستور الاساس الذي ستنبني عليه التجربة الجديدة .

ويهم منظمة العمل في البداية ان تؤكد إرادتها في وصول المغرب الى حد ادنى من التوافق الوطني والمتمثل أساسا في احترام نزاهة الانتخابات .

وعلى ذلك اشتغلت اللجنة القانونية للمنظمة في تشاور دائم مع حلفائنا في الكتلة الديمقراطية على وضع الأسس الضرورية التي ينبغي أن تتوفر لأجل ضمان سلامة الانتخابات القادمة .

ومن أولى القضايا التي على اللجنة المركزية أن تبحثها بعناية موضوع مراجعة اللوائح الانتخابية بهدف تدقيق الاقتراحات الكفيلة للحد من الأخطاء التي تشوب اللوائح الحالية ، ذلك أن أي مراجعة لهذه اللوائح بالشكل الذي تمت به لن تستهدف سوى التخفيف من هذه الاخطاء، لأنه مع الأسف وضع لوائح سليمة لازال بعيد المنال .

إن التخفيف من العيوب ممكن عن طريق إجراء مراجعة بواسطة الحاسوب وبالتراضي والتعاون الكامل مع خلية المعلوميات المشكلة من تقنيي الأحزاب السياسية ووزارة الداخلية .

إن نجاح هذه العملية متوقف على روح التعاون الصادقة التي يجب أن تتوفر لدى الدولة ، ثم هناك من ناحية ثانية ضرورة إعداد البطاقات الانتخابية انطلاقا من اللوائح التي سيجرى مراجعتها بواسطة الحاسوب مع ضرورة أن تحمل البطاقات صورة شمسية لصاحبها وكذا الحرص على توزيع البطاقات حسب القانون وبدقة .

ولقد شكل القانون الانتخابي جوهر اهتمامنا خاصة وأن الكتلة الديمقراطية لها اقتراحات أساسية ترمي إلى اعتماد البطاقة الوطنية كأساس لعملية التصويت وإجبارية استعمال المداد بالنسبة لكل مصوت وتقنين التوافق في اختيار أعضاء المكتب المشرف على التصويت وتجريم افعال تزوير الانتخابات .

ولقد شكلت طريقة الاقتراع مسألة هامة في المناقشات التحضيرية خاصة وأن أسلوب الاقتراع الاحادي الاسمي في دورة واحدة حسب الاغلبية النسبية قد سهل عملية التزوير وكان أسلوبا ناقصا في التمثيلية الديمقراطية . ومن هذه الزاوية مطروح علينا الاختيار إما بين نظام الاقتراع الاحادي الإسمي في دورتين او نظام الاقتراع باللائحة وبالتمثيل النسبي .

ولكل نظام حسناته وسيئاته .

الانتخاب على دورتين يفرض على المرشح لكي يفوزإما أن يحصل على اغلبية الأصوات في الدورة الاولى ، وإذا لم يتم ذلك فيجري الانتخاب في دورة ثانية يكون الفائز فيها المرشح الذي نال أكثرية الأصوات بالنسبة إلى سائر المرشحين .

ومن البديهي أن هذا النظام يوفر تمثيلية حقيقية للفائز ويوفر إمكانية شفافة لإجراء التحالفات الضرورية في الدورة الثانية بعد أن تعرف الأحزاب قوتها الحقيقية في الدورة الأولى .

- أما نظام الانتخاب على أساس التمثيل النسبي فمن ميزاته تأمين تمثيل حقيقي لجميع القوى في كل دائرة على أساس نسبة الأصوات المحصل عليها ، وهذا النظام يكون مبنيا على أساس القائمة الواحدة لكل حزب او تحالف

والتصويت يجري على أساس سياسي للون معين وليس على أساس شخص بذاته .

ومن البديهي أن النظامين الاخيرين يوفران إمكانيات مهمة لمقاومة التزوير . ومن شأن الحسم في أحدهما ان يجعلنا نرتقي بنظام الانتخابات إلى مرحلة متقدمة .

يبقى علينا في موضوع الانتخابات أخيرا أن نتناول قضية حساسة تتعلق بالإشراف على نزاهة الانتخابات .

ومن المعلوم أن هذا الموضوع كان قد أثير بسبب الانتهاكات الخطيرة التي شابت العمليات الانتخابية في المغرب بسبب الدور الذي لعبته الادارة في صنع الخريطة السياسية ، الأمر الذي كان قد حدا بالأحزاب الديمقراطية إلى اقتراح تشكيل هيئة دستورية مستقلة يناط بها أمر الإشراف على الانتخابات يترأسها القضاء وتتكون من الأحزاب السياسية ومن ممثلي الحكومة .

لكن تجربة اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات حتى في شكلها غير التقريري قد أظهرت محدودية هذه العملية لكون وزارة الداخلية ستظل مهيمنة حتى في ظل رئاسة القضاء للجنة المشرفة على الانتخابات .

ونعتقد أن اللجنة المركزية ستكون مطالبة بمناقشة هذه المعضلة لتحديد الاختيارات الممكنة في هذه المرحلة .

وبهذا الخصوص يكون من واجبنا ان نسجل أهمية ماورد في الخطاب الملكي الاخير بمناسبة افتتاح دورة اكتوبر 96 للبرلمان ، حيث اكد جلالة الملك بالقول حرفيا :

" كونوا أخيرا على يقين من أنني سأضع ثقلي الشخصي وهيبتي الشخصية وصلاحياتي الدستورية لتمر الانتخابات المتوالية في هذا البلد على أحسن مايكون ، في جو من الاستقامة والشفافية والنزاهة ، لانني مللت ان أسمع أو أن يسمع عن بلدنا ان انتخاباته لم تكن نزيهة او ان استشاراته كانت مخلوطة او مشوبة " .

ويتعين هنا الإشارة الى ان هذا الموقف يطابق ارادة القوى الديمقراطية التي عبرت وناضلت باستمرار لجعل الارادة الشعبية مقدسة لايمكن انتهاكها .

وتطبيقا لهذه الارادة الملكية الصريحة والواضحة يتعين ان يوكل امر تنفيذها لجهاز تنفيذي سليم ونزيه ولم يسبق له ان تورط في تزييف الارادة الشعبية ، وان توضع بالتراضي قوانين زجرية للضرب على ايدي المزورين وان يقع الحرص على تطبيق القانون ضد كل من سولت له نفسه ارتكاب افعال التزوير ، ان هذا الامر هو الذي من شانه ان يعيد للانتخابات مصداقيتها ويعيد للعمل السياسي شرعيته في الوعي الشعبي .

ان المغرب قد خسر الكثير من الوقت والفرص لاصلاح احواله ، بسبب ماتعرضت له التجارب السابقة من غش وتزييف .

القضية الاجتماعية :

ايتها الرفيقات . ايها الرفاق :

شهدت الساحة الاجتماعية توترات كبيرة شملت كل الفئات السوسيو مهنية في القطاع العام والخاص ، نتيجة تقلص القوة الشرائية لشرائح واسعة من المجتمع ، واستداد سوء الشغل امام الشباب عموما وحامل الشهادات خصوصا ، وتفاقم ظاهرة التسريحات من جراء الاختناق العام الذي يعرفه قطاع الانتاج ... وهذه نتائج للازمة الاقتصادية الشاملة التي ادت إليها اختيارات غير صائبة ، قائمة على غياب التخطيط ، وتهميش الاستثمار المنتج ، والمبالغة في التبذير ، وسيادة علاقات الزبونية المتنوعة .

واليوم ، والمغرب امام تحديات الاندراج الايجابي في العصر ، وامام الاستحقاقات التي تفرضها عليه اتفاقية الكات واتفاقية الشراكة والتبادل الحر مع اوروبا ، مطالب ، اكثر من اي وقت مضى بتصحيح مسار سياسته الاقتصادية والاجتماعية ، حتى يتمكن من معالجة الملفات الكبرى المتعلقة بالاصلاحات الهيكلية ومنها :

– اعادة هيكلة النسيج الاقتصادي للرفع من قدرته الانتاجية داخليا والتنافسية خارجيا .

– مقاربة ملف الشغل من زاوية تضامن وطني ، يؤسس لسياسة بعيدة المدى ، تضمن هذا الحق الدستوري للجميع .

– اصلاح التعليم ، انطلاقا من تصور استراتيجي لاينبني فقط على حساب كلفة التعليم ولكن ايضا كلفة الجهل ، ولن يتسنى ذلك الا بتوافق وطني يضع مسألة التربية والتكوين والتأهيل في إطارها السياسي والحضاري ، خارج كل الاختزالات التقنوقراطية .

لقد تنبه الفاعلون الاقتصاديون والاجتماعيون لهذه التحديات ، ودخلوا في صيرورة ايجابية محاولين تجاوز سلبيات الحوار المغشوش التي ساد الساحة الاجتماعية طيلة سنين . هكذا نفهم الاتفاقات الاخيرة التي عقدت مع النقابات منذ الصيف الفارط .

فهي بداية يجب تشجيعها وتعميمها لتطال كل القطاعات الاخرى ، من جهة ، وهي من جهة اخرى امتحان اول لمدى مصداقية المسؤولين في زمن لاوقت فيه للتسويف وهدر الامكانيات المادية والبشرية . ولايسعنا هنا الا ان ننبه ونستنكر في نفس الوقت التعامل غير الحضاري الذي تعرضت له الانفاقات التي حصلت بين الحكومة والنقابة الوطنية للتعليم العالي والمتمثلة في محاولة الالتفاف على ما اتفق عليه ، والتسويف في الالتزام به . ان هذا التعامل فضلا على انه ينم عن سوء تقدير سياسي لما يجب ان تكون عليه تصرفات المسؤولين في مرحلة التحدي هذه ، يظهر خطورة جهل المسؤولين لدور الجامعة والبحث العلمي ، في تاهيل بلادنا للاندراج الايجابي في العصر .

لذا سنعمل ، وبالتنسيق مع حلفائنا ، لتدعيم الحوار الاجتماعي المسؤول ، القائم على تطوير مكتسبات الشغيلة وتحديث المقاولة المغربية ، وتدعيم مؤسسات التكوين والبحث العلمي .

القضية الفلسطينية :

ايتها الرفيقات ، ايها الرفاق :

لاشك انكم تتبعتم مجريات الصراع على الساحة الفلسطينية . ومنظمتنا إذ تؤكد وقوفها الثابت والمستمر لجانب الشعب الفلسطيني المكافح ، تطلب من جميع الفروع والقطاعات التنظيمية والموازية ان تقدم كامل الدعم والعون للمبادرات الموفقة التي تقوم بها الجمعية المغربية لمساندة كفاح الشعب الفلسطيني ، بتقديم كافة اشكال الدعم المعنوي والسياسي والمادي .

في نفس الوقت تعتبر المنظمة ان المغرب الرسمي مطالب بالقيام بدوره كاملا بصفته رئيسا للجنة القدس وبصفته عضوا نشيطا في المؤتمر الاسلامي .

ولايمكن وفقة الهجمة الصهيونية الا بتعديل ميزان القوى على الصعيد العربي ، وذلك عبر تجاوز الخلافات العربية التي جعلت الجامعة العربية مشلولة وعاجزة .

ان حل الخلافات العربية وتمثين الجبهة العربية اصبح الآن شرطا لازما لوقف التعنت الاسرائيلي وللدفع بعملية السلام في الاتجاه الذي يخدم تحقيق المطالب الفلسطينية المشروعة .

ولايمكن ان ننسى في هذا الظرف مايتعرض له الشعب العراقي من حصار وتجويع ، ونود ان نؤكد بهذه المناسبة وقوفنا وتضامننا مع المحنة التي يتعرض لها الشعب العراقي ، وسنستمر في مساندته الى ان يعود للصف العربي والى ان يرفع عنه الحصار .